نمو الإيرادات يرتفع بأرباح «حيات» 337 بالمئة

ارتفعت أرباح شركة حيات للاتصالات خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2020 بنسبة 337% على أساس سنوي، وذلك وفق بيان لبورصة الكويت.

وسجلت حيات أرباحاً في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بقيمة 470.21 ألف دينار (1.54 مليون دولار)، مقابل 107.64 ألف دينار (352.88 ألف دولار) ربح ذات الفترة من 2019. وعزا بيان الشركة زيادة صافي الربح الخاص بمساهمي الشركة بنحو 363 ألف دينار في التسعة أشهر الأولى من 2020 إلى نمو الإيرادات بنحو مليون دينار، فقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية لتلك الفترة 17.18 مليون دينار، بنمو سنوي 6%.

وعلى مستوى الربع الثالث من 2020، فقد بلغت أرباح حيات للاتصالات 5.45 ألف دينار، بهبوط 97% عن مستواها في الفترة المناظرة من 2019 البالغ 194.75 ألف دينار.

وسط تراجع حاد بالإيرادات النفطية بسبب تداعيات كورونا

3.57 مليارات دولار عجز ميزانية الكويت للربع الأول من 2020-2021

أفادت بيانات رسمية، أمس الإثنين، تسجيل ميزانية الكويت عجزا بقيمة 1.089 مليار دينار (3.57 مليارات دولار) خلال الربع الأول من العام المالي 2020–2021، وسط تداعيات كورونا وتأثيرها الحاد على الإيرادات العامة، وفقا للأناضول.

وحسب التقرير الشهري لوزارة المالية الكويتية، سجلت الميزانية فائضاً بقيمة 1.322 مليار دينار (4.33 مليارات دولار) بالفترة المماثلة من العام المالي الماضي.

وتبدأ السنة المالية في الكويت مطلع أبريل، وتنتهي في مارس من العام التالي، وفق قانون الموازنة. ويأتي العجز المسجل، رغم عدم استقطاع حصة صندوق احتياطي الأجيال التي تقدر بنحو 10 بالمئة من الإيرادات الحكومية، مقارنة مع استقطاع 490 مليون دينار (1.6 مليار دولار) بالربع الأول من 2019–2020.

وتراجعت الإيرادات بنسبة 72 بالمئة على أساس سنوي خلال فترة الأشهر الثلاثة نهاية يونيو الماضي إلى 1.37 مليار دينار (4.49 مليارات دولار)، مقابل 4.9 مليارات دينار (16 مليار دولار) بالفترة المقارنة من العام الماضي.

وأظهرت البيانات انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 71 بالمئة إلى 1.32 مليار دينار (4.32 مليار دولار)، من 4.56 مليارات دينار (14.94 مليار دولار) بالفترة المماثلة من العام السابق.

وعلى صعيد المصروفات، أشارت البيانات إلى تراجعها بنسبة 20.7 بالمئة إلى 2.45 مليار دينار (8.03 مليارات دولار)، مقابل 3.1 مليارات دينار (10.16 مليارات دولار) بالفترة المقارنة.

وتعيش الكويت إحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية، بسبب تأثيرات فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط المصدر الرئيس لأكثر من 90 بالمئة من الإيرادات الحكومية.

ولمواجهة الأزمة قررت الكويت خفض حجم النفقات بالميزانية العامة للسنة المالية 2020–2021 بنحو 945 مليون دينار (3.1 مليارات دولار) في ظل تداعيات غير مسبوقة.

كما عدلت تقديرات الميزانية الحالية، لتخفض المصروفات إلى 21.5 مليار دينار (70.4 مليار دولار)، والإيرادات إلى 7.5 مليارات دينار (24.57 مليار دولار) بنسبة تراجع 53 بالمئة عن الربط المستهدف مطلع العام.

ورفعت الحكومة الكويتية توقعاتها لعجز الميزانية العامة إلى 14 مليار دينار (45.68 مليار دولار) خلال العام الحالي الذي ينتهي في مارس المقبل، مقارنة مع 7.7 مليارات دينار (25.12 مليار دولار) المقدرة مطلع العام.

بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

«غرفة التجارة» تنظم ورشة عمل حول «المعيار المحاسبي IFRS 16»

جانب من ورشة العمل

نظمت غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ورشة عمل حول (المعيار المحاسبي IFRS 16)، وذلك أمس الاثنين.

وقد ترأس الورشة أسامة محمد النصف – عضو مكتب الغرفة، بحضور ممثلين عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برئاسة فيصل عبدالمحسن الطبيخ ويرافقه كل من د. علي العويد و د. ناصر خليفة العنزي، وقد حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة وعدد من الشركات الكويتية.

وناقشت الورشة (المعيار المحاسبي IFRS 16) الذي دخل حيز التنفيذ في بداية عام 2019، ومدى تأثيره على شفافية ووضوح البيانات المالية الختامية للشركات التي لا تعتبر العقارات المستأجرة من قبلها من الأصول الاستثمارية الضرورية لممارسة نشاطاتها، حيث قدم د. علي العويد ورقة عمل تشرح معيار المحاسبة عن الايجار الذي يتم استخدامه للتعرف على كيفية الاعتراف والقياس والعرض لعقود الإيجار، ويحدد المعيار نموذج واحد للمستأجر ويتطلب منه الاعتراف بالاصول والالتزامات الناشئة من عقد الايجار التمويلي باستثناء حالتين الأولى هي ان كانت مدة الايجار لا تتعدى 12 شهراً ولا يوجد خيار الشراء، والحالة الثانية ان كان الأصل ذو قيمة منخفضة، كما تم شرح نُطُقْ وشروط المعيار ومعدلات الفائدة الضمنية والإضافية للمستأجر وبقية الأدوات الفنية الأخرى التي يتم استخدامها لهذا المعيار، مشيراً الى أن هناك قرار من وزارة التجارة والصناعة بضرورة الالتزام بتطبيق هذا المعيار مؤكداً على أن دولة الكويت قد اعتمدت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

ومن جانب آخر قامت الشركات الكويتية بتقديم مرئياتها حول المعيار المحاسبي IFRS 16 وتجربتها معه على أرض الواقع والعقبات التي تواجهها أثناء عملية التطبيق، وتقديم الحلول لتجاوز هذه العقبات لتسهيلإنسيابية تعامل الشركات مع عقود الايجار، وأوضحت أن هذا المعيار لا يتوافق مع خصوصية دولة الكويت بسبب عدم وجود نظام ضريبي يُطبق على الشركات الكويتية، وسيساهم هذا المعيار في خلق التزامات مالية غير موجودة فعلياً.

يذكر أن الورشة عقدت ضمن جهود التعاون المشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وجمعية المحاسبين الكويتية الهادفة إلى شرح وتوضيح المواضيع المتخصصة بالنظام المحاسبي وطرق التعامل معها من قبل القطاع الخاص.

الدين الخارجي للدولة ينخفض 3.8 المئة بالربع الأول 2020

«المركزي» يخصص سندات بـ240 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي، أمس الاثنين، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون دينار.

وأشار المركزي الكويتي في تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" إلى أن أجل تلك السندات بلغ 6 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.25%.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

وفي سياق أخر انخفض إجمالي الدين الخارجي لدولة الكويت خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 3.8% على أساس سنوي، وفق النشرة الإحصائية الصادرة عن بنك الكويت المركزي اليوم الاثنين.

وبلغت قيمة الدين الخارجي الإجمالي للكويت خلال الربع من العام الجاري 17.984 مليار دينار (58.96 مليار دولار)، مقارنة بـ18.689 مليار دينار (61.27 مليار دولار) بالربع المناظر من 2019.

وعلى أساس ربعي، فقد زاد حجم الدين الخارجي للكويت بالثلاثة أشهر الأولى من 2020 بنسبة 11.05%؛ إذ كان يبلغ في الربع الرابع من 2019 نحو 16.195 مليار دينار.

وحسب إحصائية المركزي الكويتي، فإن بيانات الدين الخارجي للكويت تتضمن أرصدة الدين الخارجي لكل من الحكومة العامة، والقطاع الخاص.

وتشمل بيانات الدين الخارجي للحكومة العامة: أرصدة نهاية الفترة للقروض، والتسهيلات الائتمانية الأخرى كما وردت في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، كما تتضمن المطلوبات الخارجية لبنك الكويت المركزي ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

أما بيانات الدين الخارجي للقطاع الخاص فتتضمن: البنوك المحلية، وشركات الاستثمار، وشركات الصرافة، وشركات التأمين، والشركات الخاصة غير المالية.

«التجارة» توقع مذكرة تفاهم مع اتحاد تجار الذهب لمكافحة غسل الأموال

وقعت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الاثنين مع الاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهرات مذكرة تفاهم حول التعاون وتطبيق قانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقالت (التجارة) في بيان صحفي ان المذكرة تهدف ايضا لتطبيق القرار الوزاري رقم (37) لسنة 2013 بشأن اصدار اللائحة التنفيذية للقانون والقرار وزاري رقم (431) لسنة 2016 بشأن الضوابط المنظمة لأعمال المؤسسات والشركات التي تعمل في مجال تجارة الذهب والاحجار الكريمة والمعادن الثمينة. وأوضحت ان المذكرة حددت التدابير الاحترازية الواجب الالتزام بها من قبل أعضاء الاتحاد إضافة إلى تقييم مخاطر العملاء والمعاملات.

وذكرت ان المذكرة حظرت على أعضاء الاتحاد انشاء علاقات عمل مع عملاء مجهولي الهوية فضلا عن الاحتفاظ بالسجلات واخطار وحدة التحريات المالية الكويتية بالمعاملات المشبوهة خلال يومي عمل كحد أقصى. وأضافت ان المذكرة تضمنت اعتماد الاتحاد المؤشرات التي تساعد التجار في رصد المعاملات المشبوهة من خلال موقع وحدة التحريات المالية الكويتية علاوة على عدم استلام مبالغ نقدية تفوق ثلاثة الاف دينار كويتي (نحو 9200 دولار أميركي) أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية لدى إجراء معاملة واحدة أو عدة معاملات تبدو متصلة مع عميل واحد خلال يوم واحد. وأكدت (التجارة) ضرورة التزام التاجر بانشاء نظام تعاقد تجاري مرتبط مع قوائم العقوبات الدولية ووقف التعامل مع الأشخاص المدرجة أسماؤهم ضمن قائمة الجزاءات الموحدة التابعة لمجلس الأمن المتعلقة ب"الإرهابيين".

وذكرت انه بموجب المذكرة ينفذ الاتحاد برنامجا مستمرا لتدريب كل الأعضاء الجدد والحاليين مع توجيه تعليمات لكل الشركات أو المؤسسات بمراجعة معلومات العملاء الذين يجرون المعاملات للتحقق من صلاحية البيانات والمستندات التي تم الحصول عليها وتحديثها بشكل دائم.

انتعاشة فى سوق الكويت بسبب هبوط الاونصة العالمية

الذهب يهبط الى 1850 دولار بفعل نتائج الانتخابات الأميركية

ذكرت شركة سبائك الكويت فى تقريرها الاسبوعى ان الذهب هبط الى ادنى مستوى له منذ يوليو الماضى ملامسا مستوى 1851 دولار بفعل عمليات بيع الذهب لحاجة المستثمرين للسيولة لتغطية خسائر البورصات و انتعاش قيمة الدولار و زادت عمليات بيع الذهب بعد انهيار مستوى 1900 دولار بتاثير اخبار نجاح شركة فايزر للوصول الى لقاح ضد فيرس كوفيد 19 و نجاح تجاربه بنسبة 90 % و هذا ما دفع اونصة الذهب للهبوط بداية الاسبوع من مستوى 1965 دولار لتفقد اكثر من 100 دولار بالاونصة الواحدة و تستقر الاونصة تحت مستوى 1855 دولار و بدات حركة الاسعار كالعاصفة حين تغير اتجاهها من القمة الى القاع و العكس حيث سرعان ما عادت القوة الشرائية للذهب مره اخرى مع الاصتدام بالواقع و التاكد ان توزيع هذا المصل لن يكون قبل بداية العام القادم و لهذا عادت الاونصة للارتفاع مره اخرى لتصل الى 1896 دولار قبل اغلاق يوم الجمعة .

و وضحت سبائك فى تقريرها ان الذهب اصبح كمراه حساسة جدا مع اقل تاثير بالاسواق تنعكس حركة الذهب بالصعود و الهبوط الحاد فالاسبوع الماضى هبطت الاونصة اكثر من 100 دولار لتلامس مستوى 1851 دولار بسبب نجاح لقاح شركة فايزر ضد فيرس كورونا بعكس الاسبوع قبل الماضى و التى صعد فيها الذهب الى 1960 دولار بتاثير الانتخابات الامريكية و ممكن ان تتكرر مثل هذه التداولات الاسابيع القادمة مع الرهان على عدة معطيات من شانها التاثير على اسعار الذهب مثل التسليم السلمى للسلطة او العكس و مثل انتعاش او انكماش الدولار اندكس و مثل الموافقة على حزم التحفيز او التحفظ عليها و مثل اعتدال او انحراف حكومة جو بايدن عن وعودها الانتخابية و العديد من الاسباب مثل مشتريات البنوك المركزية و المحافظ الاستثمارية و الاستثمارات الفردية و اسواق المشغولات الثمينة

و توقعت سبائك فى تقريرها ان الاتجاه الغالب للذهب هو الصعود و ممكن عاجلا او اجلا نجد الاونصة مستقرة فوق 2000 دولار مع اى انتكاسة قادمة بالولايات المتحدة الامريكية او قيمة الدولار و تكون الصورة واضحة فى حالة هبوط الدولار اندكس تحت 93 تجد اونصة الذهب فوق 1900 دولار و العكس الذهب يهبط الى 1850 دولار مع اى صعود للدولار اندكس باتجاه 94 .

و اختتمت سبائك تقريرها عن الذهب باستمرار الشراء على المدى المتوسط و المدى البعيد بالاسعار الحالية لانها تعتبر مراكز شراء جيدة مقارنة بالتوقعات المحللين لصعود الذهب فى الربع الاول من العام القادم فوق 2000 دولار و على المدى القصير نصحت سبائك المتابعين بضرورة التوخى و الحذر من حركة الذهب فى الفترة الحالية و يجب المتابعة المستمرة لنقاط الدعم و المقاومة اليومية و غالبا سيكون للتحليل الاساسى من اخبار و تقارير امريكية و اوربية الدور الاكبرفى توجيه بوصلة الاونصة و التحكم فى مسارها

عن الفضة ذكر تقرير سبائك بان الفضة انهت اسبوعها عند 24.75 دولار بعد ان هبطت 12 سنت من قمة اسعارها من بداية الاسبوع و اتسع الفارق خلال الاسبوع الماضى بين اعلى سعر و اقل سعر الى اكثر من دولار لاول مره خلال شهر نوفمبر و ذلك نتيجة حدة المؤثرات على بورصة المعادن الثمينة خصوصا الفضة التى تتاثر بشدة فى الفترة الحالية بالتداولات الالكترونية و يكثر البيع على اونصة الفضة كلما اقتربت من 25 دولار و يزيد الشراء كلما هبطت الاونصة باتجاه 23.50 دولار و الشاهد على هذا حيازة صندوق SPDR Trust من الفضة التى تعتبر موشر جيد لاتخاذ قرارات الشراء و الجميع يؤكد ان مستوى الفضة الحالى لا يعبر عن المعدن الابيض و الطبيعى ان نرى الفضة نهاية العام قرب مستوى 30 دولار خصوصا مع عودة الطلب الصناعى بجانب الطلب من اسواق الحلى و المشغولات

السوق المحلى كان اكثر حظا عن الاسواق العالمية لان تاثير هبوط الاونصة العالمية ظهر بشدة فى اسواق الكويت للذهب و هبطت اسعار الذهب المشغول و الخام مع هبوط الاونصة العالمية بداية الاسبوع تحت 1850 و انتعشت الاسواق من يوم الاثنين حتى اخر جلسة بالبورصات العالمية و ظهرت فطنة المتعاملين بالصاغة فى حرصهم على زيادة حيازتهم من عيار 24 لان هذا الهبوط غير مبرر و قد يكون مرحلة مؤقته و يمكن ان تردت الاسعار فى اى لحظة و هذا ما حدث نهاية يوم الجمعة حيث اقتربت الاونصة من مستوى 1900 دولار و ارتفعت معها اسعارالعيارات حيث بلغ سعر الجرام 24 مبلغ 18.650 دينار و بلغت قيمة العشرة تولة 2180 دينار و بالمثل ارتفعت عيارات الذهب المشغول خصوصا عيار 21 و عيار 18 الاكثر انتشارا بالسوق و سجل عيار 21 مبلغ 16.450 دينار و عيار 18 مبلغ 14.100دينار.

نتائج «كفيك» تتحول للخسارة في 9 أشهر وقفزة بأرباح الربع الثالث

أظهرت البيانات المالية للشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) تحول الشركة للخسارة في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري مقارنة بأرباح نفس الفترة من العام الماضي. وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، بلغت خسائر الفترة 2.8 مليون دينار (9.18 مليون دولار)، مقابل أرباح بنحو 292.64 ألف دينار (959.4 ألف دولار) للتسعة أشهر الأولى من عام 2019. وقالت الشركة في بيان للبورصة إن التحول السلبي في النتائج خلال فترات المقارنة يعود إلى تفشي جائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض إيرادات الاستثمار بقيمة 1.9 مليون دينار، وارتفاع مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بقيمة 2.2 مليون دينار. وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 1.31 مليون دينار في الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بأرباح نفس الفترة من العام الماضي البالغة 92.58 ألف دينار، بارتفاع كبير نسبته 1315%.

كانت الشركة تحولت للخسارة في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 4.11 مليون دينار، مقابل أرباح نفس الفترة من العام الماضي بنحو 200.07 ألف دينار.